مشرفو مشروع الحماية القانونية والمناصرة في اتحاد نساء اليمن عدن

المشروع يرصد حالات العنف التي تتعرض لها النساء كالعنف الأسري والمجتمعي والقانوني

فاطمة مريسي : مركز الحجز النسوي يعد إنجازا عظيما لمحافظة عدن

اتحاد نساء اليمن يعد منظومة مهمة في تعزيز دور المرأة للمشاركة المجتمعية وتفعيلها ونشر التوعية بين النساء، وهناك عدد من البرامج والأنشطة ينفذها فرع الاتحاد بعدن بهدف تقديم المساعدة للمرأة وإكسابها المهارات والقدرات التي هي بحاجة لها ، من هذه البرامج "مشروع الحماية القانونية والمناصرة" الذي يرصد حالات العنف المختلفة التي تتعرض لها المرأة في مجتمعها ويقدم لها العون القانوني سواء عبر الترافع عنها أو توعيتها بما لها وما عليها من حقوق ، ويمكن لكل امرأة تتعرض لأي شكل من أشكال العنف في المحافظة اللجوء إلى فرع الاتحاد وعرض مشكلتها وهناك ستجد فريقا من المحاميات وعضوات الاتحاد الناشطات برئاسة الأخت فاطمة مريسي رئيسة الاتحاد فرع عدن اللاتي يقدمن المشورة والعون في مختلف حالات العنف سواء المجتمعي أو الأسري ..

وفي هذا السياق التقت "شقائق" بالأخت فاطمة مريسي وبعض أعضاء المشروع ومحاميات مدافعات عن حقوق المرأة فإلى الحصيلة :

فاطمة مريسي

أم الخير الصاعدي

استطلاع / أماني العسيري

توعية قانونية للمرأة والرجل

بروح شفافة وحوار راق بدأت الأخت فاطمة مريسي رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع / عدن الحديث حول مشروع الحماية القانونية قائلة : إن المشروع يعمل وفق منظومة متكاملة تمثلها فروع الاتحاد في خمس محافظات إحداها عدن منذ العام 2003 تحت اسم "مناهضة العنف ضد المرأة" حيث يتم فيه رصد حالات العنف التي تتعرض لها النساء في مواقع كثيرة منها العنف الأسري والعنف المجتمعي والقانوني وأحيانا السياسي ، مضيفة "وقد تغير اسم المشروع إلى (الحماية القانونية والمناصرة) من منطلق أن الحماية القانونية هي التعريف بالجوانب القانونية للحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالنسبة إلى أغلب الحالات التي تتعرض فيها المرأة للعنف فإننا نقوم بمناصرتها ودعمها في كثير من القضايا و التوعية بما لها وما عليها .

وواصلت: ينقسم العمل في هذا المشروع إلى قسمين الفريق الأول فيه يختص بالتوعية وهو تقديم المعرفة الكاملة للمرأة بحقوقها القانونية والفريق الآخر مختص بالترافع عن النساء والدفاع عنهن أمام القضاء ، وهناك فريق مختص بتقديم الاستشارات القانونية والتوعية لمجاميع مختلفة من النساء وفيه يتم النزول إلى الجمعيات والمدارس والأحياء السكنية ، والتجمعات ، مستطردة " وهذه التوعية لا تقتصر على النساء وإنما هي أيضا للرجل الذي ينبغي عليه معرفة ما له وما عليه من الحقوق تجاه المرأة من خلال القانون الذي هو حاكم الجميع ، وهناك فريق من المحاميات مختص بالترافع عن القضايا في المحاكم المتعلقة بالمرأة المعنفة داخل السجن والتي تم الحكم عليها ويتم التنسيق بين مراكز الحجز في الشرط ومركز الحجز النسوي الذي أسسه اتحاد نساء عدن الذي يعد انجازا عظيما لمحافظة عدن ونأمل أن تحذو المحافظات الأخرى حذوها فهذا المركز الموجود في مديرية الأمن في خور مكسر خاص بالنساء، حيث الحارسات و المحققات والراعيات لهذا المركز كلهن من الكادر النسائي ، وتساعدنا علاقتنا بجهات عديدة منها قيادات المحافظة وقيادات الأمن وكل المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وكل أجهزة الدولة في المحافظة في التواصل معهم في حالة وجود حالات عنف.

وفي سياق حديثها قالت رئيسة اتحاد نساء اليمن / عدن حول المساعدات التي يقدمها الاتحاد في إطار هذا المشروع: إن الشيء الذي يسر القلب إن طلب المساعدة أصبح يأتي من جانب الرجل ويتم التعامل معه كما يتم التعامل مع المرأة، ويتم الاستماع إليه والى المشكلة التي قد تكون الزوجة فيها غير واعية بما لها وما عليها تجاه زوجها وأبنائها ونقدم المشورة لها ونرى مكامن الضعف ومحاولة تعزيز مكانتها كأم راعية لهذه الأسرة .

وعرفت المرأة المعنفة بأنها "التي يمارس عليها العنف والمحتاجة إلى الرعاية ولديها قصور في الاحتياجات الاقتصادية ويمكن مساعدتها إما بتدريبها على حرفة معينة عبر الجمعيات المتواصلة معها وأيضا مساعدتها في توفير مبالغ اقراضية من جهات الإقراض وندربها على استغلال ما لديها لسد حاجاتها وإشباع متطلباتها ، كما أتمنى من كثير من الأخوات المحتاجات اللاتي لا يعرفن كيف يجدن المدخل لسد تلك الاحتياجات أن يأتينا إلى الاتحاد ونحن على استعداد أن نقدم لهن كل المساعدة الممكنة".

مركز الاستماع مفتوح أمام كل النساء

وكان لنا أثناء نزولنا إلى مقر الاتحاد حضور اجتماع صغير عقد لعدد من العاملات في الاتحاد والمدرسات العاملات في روضة الاتحاد حيث قدمت لهن رئيسة الاتحاد شرحا عن النقاط الرئيسية للمشروع ومدى أهمية دورهن في توصيل الأفكار والمعلومات والخدمات للنساء المحتاجات المتعلقة بحقوقهن وواجباتهن القانونية داخل الأسرة والمجتمع وما يمكن أن يقدمه الاتحاد من خدمات اقتصادية وصحية عبر مشروع الحماية القانونية والمناصرة.

من جانبها أكدت الأخت أم الخير الصاعدي عضو المجلس المحلي في محافظة عدن عضو اتحاد النساء التي كانت حاضرة أثناء الاجتماع ضرورة معرفة المرأة بحقوقها القانونية المساعدة لها ومعرفة ما عليها ، ودور كوادر الاتحاد في تقديم المشورة لأولياء أمور الأطفال في الروضة وتعريفهم بالمشروع القائم من اجلهم ومن أجل مناهضة العنف وتقديم الحماية القانونية لهم ، وباعتبارهم المندوبين المتواصلين مباشرة مع أولياء الأمور ، مشيرة إلى أن مركز الاستماع مفتوح أمام كل من ليس لديهم معرفة بمعنى (العنف).

وتحدثت عن "التمييز السياسي وهو ما يمثله وجود مقعد واحد فقط في البرلمان للمرأة أمام مجموعة كبيرة من الرجال وهذا يعتبر من أشكال العنف الواضح لان هذا المقعد لا يساعد على تواجد المرأة ، كما أن هناك أيضا العنف المنهجي الذي نتلمسه في كيفية الطريقة التي يتعامل بها الأهل والمجتمع والتي تحددها العادات والتقاليد الخاطئة التي تمارس ضد المرأة ووضعها في صورة نمطية قاصرة على خدمة الرجل فقط ".

أقسام المشروع

من جانبها تحدث ريما عبد الله صالح إحدى المحاميات في فريق تنفيذ المشروع قائلة : إن مشروع الحماية القانونية للمرأة ومناصرتها وهو مشروع قائم بدعم منظمة اوكسفام وينفذه اتحاد نساء اليمن فرع عدن ويجري تنفيذه على مستوى خمس محافظات داخل اليمن قائم على أساس الدفاع القانوني الذي ينقسم إلى الدفاع القانوني الخاص بالنساء في السجن ، ووحدة استماع خاصة لسماع النساء المعنفات .

جهل المرأة بحقوقها يعرضها للعنف

سمية القارمي رئيسة جمعية العيدروس النسوية التنموية ـ عدن تحدثت عن مشروع الحماية القانونية والمناصرة ودور الجمعية في المشاركة قائلة : يتمثل دور الجمعية في التنسيق مع الاتحاد لتدبير لقاء مع النساء الموجودات في الجمعية مرة في كل شهر، من خلال نزول إحدى المحاميات التي يرسلها الاتحاد لتوعية النساء بحقوقهن القانونية في الحياة الزوجية والحياة السياسية والاجتماعية وتوضيح الواجبات القانونية المترتبة لهن وعليهن حتى يكون لديهن خلفية ولو بسيطة عن بعض الحقوق المشروعة لهن دينياً وقانونيا والتي لا تعرفها كثير من النساء ما يضيع عليهن الكثير من الفرصل للاستفادة من هذه الحقوق التي تغيب عنهن في كثير من المواقف .

وفي حديثها عن قضايا العنف تقول المحامية افتكار السقاف : توجد الكثير من القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة والمنتشرة في اليمن ، ومعروف بسبب العادات والتقاليد أن الرجل هو المسيطر وله الكلمة ومنها ما هي ظاهرة على السطح ومنها ماهو مسكوت عنه ومخفي وأصبح يشمل كافة الشرائح النسوية المتعلمة وغير المتعلمة ، مؤكدة انه عند اتخاذ الإجراءات القانونية ترى البعض من أصحاب القرار داخل الساحة القضائية كثيرا ما يقابل قضية معينة بالتجاهل او عدم الاهتمام بها ما يجعل بعض القضايا تنتهي حتى قبل وصولها إلى المحاكم ولا يصل منها إلا تلك التي تصل فيها درجة العنف إلى حد الضرب المبرح أو القتل، معللة ذلك بأنه يعود إلى قلة الفهم و الاهتمام والوعي الكافي بضرورة الاهتمام بالمرأة ومعاملتها بما يرضى الله ورسوله فالتوعية بحقوق المرأة وكيفية معاملتها بما كفله لها الشرع والقانون غير موجودة لا بالمدارس ولا في المساجد ولا في إي مكان.

تقرير الاتحاد 2011

وفي التقرير الذي أعده الاتحاد من (ابريل – سبتمبر2011) بلغت عدد الحالات التي تم رصدها خلال العام 77 حالة تم الاستماع إليها وتفنيد حالة العنف التي تعرضت لها بين عنف جسدي ونفسي ولفظي وورد فيه انه تم النزول إلى السجن المركزي والتعرف على عدد السجينات إلى جانب السجينات غير اليمنيات ، وتفقد مركز محو الأمية في السجن ، كما تم النزول إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين للتنسيق معهم للدفاع عن السجينات غير اليمنيات، والجلوس مع مدير مكتب الصحة لرفع التقرير الإحصائي الخاص بالمعنفات .

يعطي قانون الأحوال الشخصية اليمني في نص المادة رقم (15) الحق لولي الأمر في تزويج الصغار ذكرا أو أنثى دون التقييد بسن محدد ، وحتى الآن لم يحدد سنا للزواج ، يلزم إجراء تعديل على نص المادة يحدد سن قانونية لا يجوز دونها تزويج الصغير ذكرا كان أو أنثى دون بلوغهما سن الثامنة عشرة، وإضافة مادة تنص على معاقبة كل شخص خوله القانون سلطة عقد الزواج.